معارضته... (ومن ص ٣٧٢ سيعرض لمطاعن الملاحدة فى إعجاز القرآن ويرد عليهم) أ ـ ص ٣٧٢ عدم تواتر القرآن ب : ص ٣٧٥ مطعنهم الثانى أن القرآن لم يتحدى الرسول به وليس علماً على نبوته جـ : ص ٣٧٥ أن التحدى لم يصل إلى كل العالم ولا إلى بعضه. د : ص ٣٧٧ أن دواعى الكفار لمعارضة القرآن غير متوافرة. هـ : ص ٣٨٠ أن الذى منع الكفار من المعارضة انشغالهم بالحروب أو خوفهم من دولة الإسلام وشوكتها. و : ص ٣٨٢ تأخرهم عن العارضة ليس دليل العجز عنها أو وقوع هذه المعارضة. ز : ص ٣٨٢ لا يسلمون بعدم وقوع المعارضة للقرآن من الكفار ح : ص ٣٨٤ المعارضة وقعت واشتهرت.

ص ٣٨٥ .... ولنقتصر على هذا القدر من الأسئلة الواردة على الإعجاز ففيها كناية فى مقدار غرضنا...

(المسلك الثانى فى الدلالة على أن القرآن معجز من جهة العادة)

وتقريره أن الإتيان بمثل كل واحدة من صور القرآن لا يخلو حاله إما أن يكون معتاداً، أو غير معتاد، فإن كان معتاداً كان سكوت العرب مع فصاحتهم وشدة عداوتهم للرسول ﷺ ومع توفر دواعيهم على إبطال أمره، والقدح فى دعواه بمبلغ جهدهم، يكون لا محالة من ص ٣٨٧ أبهر المعجزات، وأظهر البينات على عجزهم عن الإتيان بمثل سورة منه، وأما إن لم يكن معتاداً، كان القرآن معجزاً، لخروجه عن المألوف والمعتاد، فثبت بما ذكرناه أن القرآن سواء كان خارقاً للعادة أو لم يكن خارقاً، فإنه يكون معجزاً..

(الفصل الثالث فى بيان الوجه فى إعجاز القرآن)

اعلم أن الكلام فى الوجه الذى لأجله كان القرآن معجزاً، دقيق، ومن ثم كثرت فيه الأقاويل فاضطربت فيه المذاهب، وتفرقوا على أنحاء كثيرة، فلنذكره ضبط هذه المذاهب، ثم نردفه بذكر ما تحتمله من الفساد، ثم نذكر على أثره المختار منها، فهذه مباحث ثلاثة.

(المبحث الأول فى الإشارة إلى ضبط المذاهب فى وجه الإعجاز)

فنقول كون القرآن معجزاً ليس يخلو الحال فيه، إما أن يكون لكونه فعلا من المعتاد، أو لكونه فعلا لغير المعتاد ص ٣٨٨ فالأول هو القول بالصرفة، ومعنى ذلك أن الله تعالى صرف دواعيهم عن معارضة القرآن مع كونهم قادرين